تونسيات

تونسيات
TOUNISSIET

نشرية إلكترونية العدد 13
مارس 2018 – جوان 2018

تعزيز حقوق النساء الجندرة و الحوكمة المحلية الترويج للمدن الأمنة للنساء و الخدمات العامة المستجيبة للنوع الإجتماعي

مشروع النساء الفاعلات في الحوكمة المحلية بولايات: تونس الكبرى ،قفصة ،جندوبة

2018

في البدء:

تعتبر الانتخابات البلدية ماي 2018 حدثا هامّا و عرسا ديمقراطيّا يحتفي به المسار الديمقراطي في البلاد. حيث عملت جمعيّة تونسيّات منذ سنة 2014 ضمن عدّة مشاريع على تدعيم انخراط التونسيّات في الشأن العامّ و تعزيز قدراتهنّ للمشاركة في ادارة الحوكمة المحليّة و للوصول لمراكز أخذ القرار.

و قد توّجت هذه المشاريع بانتخاب حوالي 20 امرأة في عدّة مجالس بلديّة عبر قوائم حزبيّة و أخرى مستقلّة.

و بما أنّ البلديّات تعدّ الفاعل الرئيسيّ محليّا للنهوض بالتنميّة بجميع أبعادها و الداعم الأساسيّ لتشريك المواطن في تسيير الشأن المحليّ بطريقة مباشرة عملت الجمعيّة على تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين في الخدمات العامّة و السياسات العموميّة الذي من شأنه أن يعزّز مكتسبات التونسيّات المضمنّة بدستور 2014 .

متابعة شيقة

الكاتبة العامة: منى بحر

تونسيات
TOUNISSIET

8 مارس 2018

ندوة وطنية حول إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في السياسات العامة والحوكمة المحلية

تقوم مقاربة النوع الإجتماعي على أهميّة تشريك المرأة في كافة مستويات صنع القرار في المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية بهدف تأمين تكافؤ الفرص بين النساء والرجال لذلك، بات إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في السياسات العامّة ذو أهميّة بالغة. وفي هذا الإطار نظمت جمعية تونسيات ندوة وطنية بعنوان : "**إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في السياسات العامة والحوكمة المحلية** " وذلك يوم 8 مارس 2018 بالعاصمة وبحضور مجموعة من الأكاديميين والخبراء و الناشطين بالمجتمع المدني وممثلين عن هيئات الحكومية وممثلين عن مجلس نواب الشعب.

افتتحت السيدة **هند البوزيري** هذه الندوة مبرزة أنّ القانون الأساسي للقضاء على العنف ضدّ المرأة دخل حيّز التنفيذ منذ الشهر الفارط و أن الجمعية تعمل على تفعيل هذا القانون عبر التشجيع على إرساء سياسات تتلائم مع تكافؤ الفرص بين النساء و الرجال حتّى يتّمكن الجميع من الوصول إلى الخدمات التي تقدّمها الدولة.

من جهتها قدمت السيدة **هاجر فرهود نائبة رئيسة جمعية تونسيات و خبيرة في الإقتصاد ومستشارة بلدية سابقة** عرضا حول التجربة التونسيّة في مجال إدماج النوع الإجتماعي في السياسات العامّة، حيث بيّنت أنّ إعتماد مبدأ تكافؤ الفرص بين كلّ مكوّنات المجتمع بجميع أطيافه هو حقّ يكفله الدستور.

و لتحقيق هذه المقاربة لا بدّ من توفر 4 عناصر للإعتماد عليها تتمثل في وجود :

- بيانات إحصائية ومؤشرات مُحيّنة لقياس فجوة توزيع الفرص بين النساء و الرجال حسب الجهات والمحليّات على غرار الصحة والتعليم والمشاركة في الحياة الإقتصادية والحياة السياسية.
- إطار تشريعي و مؤسساتي يساعد على تفعيل هذه المقاربة.
- إرادة سياسية تعمل على إختيار سياسات ضامنة لتكافؤ الفرص بين الجنسين.
- آليات لتنفيذ السياسات و متابعتها و تقييمها.

أمّا **السيدة منية إبراهم الخبيرة الدولية في التنمية المستدامة** فقد أكدّت أنّ الآليات التي وضعت في تونس وخاصّة مجلس النظراء حول المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء و الرجال الذي كلّف بإعداد خطّة و طنية لإدماج مقاربة النوع الإجتماعي في السياسات العموميّة الوطنية من أهمّ و أبرز التجارب التي يتعين على المجتمع المدني دعمها و متابعتها.

و في نقطة موالية، استعرضت السيدة منية أبرز التحديات التي يتعين مناقشتها في هذا الصدد، أبرزها مناهج الإدماج المعتمدة في حد ذاتها، وخصت بالذكر المكلف بالنوع الإجتماعي على مستوى الوزارات والذي قد يجد نفسه عاجزا في ظل غياب الأدوات التي تمكّنه من تحليل واقع النساء من خلال مقاربة النوع الإجتماعي للإختلاف بين القطاعات، لذلك اقترحت أن يكون لكلّ وزارة دليلها الخاصّ الذي يهتّم بمقاربة النوع الاجتماعي في شتّى القطاعات مؤكدة على أنّ للمجتمع المدني دورا هامّا باعتباره قوّة اقتراح في تطوير المناهج و اعداد الادّلة و تحديد الأولويات.

و في سياق آخر إعتبر السيد **زياد بو سن المستشار في إصلاح المنظومة الأمنية و القضائية** أن إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في السياسات العمومية واجبا دوليا كما قام بعرض بعض المؤشرات حول مدى مشاركة المرأة في هياكل القضاء والأمن بإعتبارها قطاعات سيادية، حيث أنّ آخر إحصاء لسنة 2014 أبرز أن نسبة مشاركة المرأة في الوظيفة العمومية هي 34.4 % : في المنظومة الأمنية نجد 17.5 من قوات الأمن الداخلي نساء، وفي سلك القضاء 41.5 % من النساء وهنا نتحدث عن سلك القضاء بكل وظائفه القضائية بما في ذلك الموظفات في وزارة العدل، و في وزارة الدفاع 7%.. و تعاني النساء المتواجدات في هذه القطاعات مشكل إختلاف المرتّبات و المنح والترقيات. كما أكد على ضرورة تنقيح القانون الأساسي لميزانية الدولة حتّى يتم الأخذ بعين الإعتبار للنوع الإجتماعي و جعله هدفا تعمل على تحقيقه.

و بالرجوع إلى الإطار القانوني قالت السيدة **فاتن السبعي القاضية و رئيسة فريق الدراسات القانونية والقضائية** أن مصطلح النوع الإجتماعي في القانون التونسي لم يذكر سوى مرّة واحدة و ذلك في الأمر الحكومي عدد 626 المتعلق بمجلس المساواة وتكافؤ الفرص. و يوجد الآن نقاش كبير في البرلمان بخصوص مجلّة الجماعات المحليّة و بكل ما يتعلق بإدماج مقاربة النوع الإجتماعي في المجالس المحليّة .وإدراج هذه المقاربة في التخطيط للميزانية.

و من جهة أخرى فهنالك عدّة نصوص قانونية تحمي و تكرّس حقوق المرأة وتدعو إلى المساواة بينها و بين الرجل على غرار الفصل 23 والذي ينصّ على أنه لكل مواطنة و مواطن الحق في المساواة و عدم التمييز و هو أساس مهم في التعاطي مع مسألة إدماج مقاربة النوع الإجتماعي. كذلك القانون عدد 58 لسنة 2017 و الذي نعتبره خطوة هامّة في مجال القضاء على التمييز ضدّ المرأة من خلال القضاء على العنف ضدّ المرأة. و مجلة الأحوال الشخصية التي نصّت على جملة من الحقوق المتعلقة بالنساء. إضافة إلى مجلّة الشغل. و قانون العقوبات وغيرها.

من جانبها أوضحت السيدة **هند سالم عزاب المستشارة ببرنامج حقوق النساء في منظمة أكشن أيد بالأردن** أنّ سياسات النوع الإجتماعي هي سياسات تراعي وتضع النساء ضمن أولوياتها في التخطيط. فالمجتمع فيه فئات مختلفة وفيه إحتياجات مختلفة والنساء هي إحدى هذه الفئات. لذلك لا بدّ من الأخذ بعين الإعتبار هذه الإحتياجات في رسم السياسات العموميّة وفي تنفيذها.

فإذ لم نقم بإدماج النوع الإجتماعي في برامج الدولة فلن يكون لها أيّ معنى. والميزانية المراعية للنوع الإجتماعي تشمل التعليم والصحة و المواصلات ولابدّ أن يكون تواجد النساء في مواقع صنع القرار تواجدا حقيقيا و ليس صوريّا.

من جهتها تحدثت **السيدة صوفيا فيرناندز مديرة برنامج شمال إفريقيا و منتدى رؤساء المجتمع المدني في مؤسسة و ستمنستر للديمقراطية** في مداخلتها عن ضرورة تعميم مقاربة النوع الإجتماعي والذي إعتبرته إستراتيجية مقبولة عالميا لتعزيز المساواة بين الجنسين. كما قامت بتقديم الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والذي يّنص على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. إضافة إلى الهدف السادس عشر و الذي ينصّ على تعزيز المجتمعات السلميّة والشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتوفير إمكانيات الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع وعلى جميع المستويات.

ركّزت السيدة **هالة ونيش الطبيبة نفسية ومديرة مركز الرعاية النفسية** للنساء ضحايا العنف على أنّ النوع الإجتماعي يعدّ مصطلحا إجتماعيّا يعبّر عن تصوّرات وتمثّلات إجتماعيّة حول الحاجيات والأدوار مؤكّدة أن مقاربة النوع الإجتماعي لا تهمّ النساء فقط، بل النساء والرجال على حدّ السواء، وبصفتها مختصّة نفسيّة قدّمت مثالا حول حالات الإكتئاب والتي تهمّ الرجال والنساء على حدّ السواء لكن في العادة يصّنف كمرض نفسي يصيب النساء أكثر منه إصابة للرجال وهنا يكمن الفرق بين طريقة كل منهما على التعبير عن هذه الحالة (القلق، البكاء، العدوانية...) وعادة الرجل لا يعبّر عن أحاسيسه بنفس الطريقة التي تعبر عنها المرأة بحكم المجتمع الذي حدّد أن الرجل يجب أن لا يظهر أحاسيسه وعواطفه وبالتالي هناك تصورات وتمثلات هي التي تحدد ذلك. وبينت أن مراعاة النوع الإجتماعي شمل الأطفال أثناء الدراسة حيث أن عدة دول متقدمة قامت بفصل الإناث عن الذكور أثناء الدراسة لأنها أخذت بعين الإعتبار إختلاف طريقة الإستيعاب المعلومة بالنسبة للإناث والذكور، وكانت النتائج أكثر نجاعة.

من جانبها علّقت **الآنسة ايمان الريف الباحثة و الخبيرة في اللامركزية** على مشروع مجلة الجماعات المحلية والذي وقعت بخصوصه العديد من الإستشارات، في الفصل 123 والذي ينصّ على إلتزام الجماعات المحليّة بإعتماد الشفافية والتشاركيّة ومراعاة النوع الإجتماعي في إعداد الميزانيّة وقع حذفه من قبل لجنة تنظيم الإدارة والقوّات الحاملة للسلاح.

منوّهة أنّ كل بلدية تفوز في الإنتخابات تتمتع بفترة نيابية لمدة 5 سنوات وتقوم بمخططتها الإستثماري، و الجديد هو أنه على مستوى وزارة الشؤون المحليّة، تم إستعمال السياسة التشاركية بعلاقة بالمخطط الإستثماري وأصبح إسمه المخطط الإستثماري التشاركي و تمّ تشريك أكثر عدد ممكن من المواطنين و الجمعيات و تم وضعه كمعيار، كما تمت دعوة النساء في هذه الجلسات، لكننا إذا تمكنا من دراسة هذه المشاريع فسننظر هل تمت مراعاة النوع الإجتماعي أم لا؟ هل أن هذه المشاريع لديها أثر على النساء مثل التنوير، التعليم، التطهير، فالعديد من النساء مثلاً يهمهن أن يتوفر التنوير العمومي في الطرقات.

أمّا السيّدة **بثينة بن يغلان المديرة العامة لصندوق الودائع و الأمانات** فقد أوضحت أنّه فيما يتعلّق بصندوق الودائع و الأمانات والذي يعدّ هيئة مراقبة ويترأسه وزير المالية ويكون فيه ممثلين عن الوزارة، ومدى إعطائه أهميّة لتواجد المرأة، نجد 46 أنّ % المواظفين من أعضاء مجلس الإدارة هنّ نساء، مؤكدة أنّها أول من تقلدت المنصب فقد كان حضور المرأة في هذا المجلس0 امرأة، بما يعني أن 100% من ممثلي الوزارات كانوا رجال، ويوم 2 مارس تغيّرت التمثيلية في المجلس لتكون النتيجة 30% نساء، وبالتالي يجب أن يكون هناك إرادة سياسية وإرادة فردية حتى يقع تشريك النساء في كافة المستويات والمناصب، فكل شخص من خلال موقعه يجب أن يدفع من جهته إلى تغيير الأمور نحو الأفضل.

10 مارس 2018 -دار الثقافة إبن زيدون

لقاء للتعريف و تبسيط القانون عدد 58 لسنة 2017 تحت شعار " من أجل تأسيس ثقافة اللاعنف"

في إطار الإحتفال باليوم العالمي لمناهضة العنف ضدّ المرأة و تحت شعار " **من أجل تأسيس ثقافة اللاعنف** "، نظمت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن: المندوبيّة الجهويّة لشؤون المرأة بتونس بالشراكة مع جمعية تونسيات ودار الثقافة إبن زيدون ومنظمة الغرفة الفتيّة الإقتصاديّة للشباب بالعمران لقاءا تحسيسيّا للتعريف بالقانون عدد 58 لسنة 2017 للقضاء على العنف ضدّ المرأة و ذلك يوم 10 مارس 2018 بدار الثقافة إبن زيدون مرفقا بوصلات غنائية.

من جهتها قدّمت الجمعية مداخلة قانونية للسيدة منية بن قيراط قامت خلالها بالتعريف بقانون مناهضة العنف ضدّ المرأة كما قامت بتوزيع 80 مطوية على الحاضرين تحتوي على أهمّ النقاط الواردة في القانون على إثرها تمّ عرض شريطان قصيران حول التحرّش في وسائل النقل و حول العنف ضدّ المرأة من إنتاج الجمعية.

في إطار الإحتفال باليوم العالمي للمرأة لسنة 2018 وتحت شعار
"من أجل تأسيس ثقافة اللاعنف..."
لقاء تحسيسي للتعريف بالقانون 58 لسنة 2017

في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على
العنف ضد المرأة

17 مارس 2018 - مركز الصحة الأساسيّة بالسعيدة - ولاية منوبة

قافلة في مجال الصّحة الإنجابيّة
للتعريف بالقانون الأساسي للقضاء على العنف ضدّ المرأة

في إطار تفعيل الشراكة مع مؤسسات الدولة و منظمات المجتمع المدني و بهدف الوصول أكثر إلى النساء، شاركت جمعية تونسيات بالقافلة الصحيّة المتعددة الإختصاصات التي نظّمت من طرف اللجنة الجهوية للصحة الإنجابيّة بولاية منوبة بالشراكة مع الإدارة الجهوية للصحة بمنوبة يوم السبت 17 مارس 2018 بمركز الصحة الأساسيّة بالسعيدة ولاية منوبة، لفائدة نساء و رجال وأطفال المنطقة.

- تضمنت هذه القافلة مجموعة من الورشات و الأنشطة تمثلت في :

تبسيط القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة.

ورشة توعوية حول مضار التدخين وكيفية الإقلاع عنه.

ورشة حول الصحة النفسية للمرأة.

- كما تضمنت القافلة عيادات طبيّة مجانية في:

طب عام: كهول / أطفال / طب نساء / طب أسنان.

تولّت تونسيات مهمة توعية النساء بحقوقهن و التعريف بمحتوى القانون الأساسي للقضاء على العنف ضدّ المرأة حيث قامت بتوزيع قرابة 120 مطوية على النسوة الحاضرات تحتوي على الأحكام الواردة بالقانون عدد 58 لسنة 2017.

25 و 26 مارس 2018 -قابس- 31 مارس و 01 ماي 2018 بتونس

دورات تدريبية حول منهجيّة الخمس خطوات لإستراتيجيّات فعّالة في مجال حقوق الإنسان

في إطار تعزيز قدرات الجمعيّات الشريكة و سعيا منها لنشر ثقافة المناصرة على أوسع نطاق، نظمت الجمعية دورتين تدريبيتين حول "**منهجية الخمس خطوات لإستراتيجيات فعّالة في مجال حقوق الإنسان**".

و ذلك أيام 25 و 26 مارس 2018 بولاية قابس لفائدة 23 ناشطة من جمعية تونسيّات قابس أمّنتها كلّ من المدرّبات : السيّدة هاجر فرهود و حنان علية و نهى الدياسي و هاجر الراجحي و يومي 31 مارس و 1 ماي بتونس لفائدة 15 مشاركا ومشاركة من الشباب والناشطين في المجتمع المدني وذلك تحت إشراف المدرّبات : السيّدة هاجر التليلي و منى بحر و ندى فراوة و اللاّتي تلقّين التدريب في دورة تدريب المدربين حول منهجيّة الخمس خطوات لإستراتيجيّات فعالة في مجال حقوق الإنسان مع المدرّب عمر الطباخة في ديسمبر الفارط.

• تمثلت أهداف الدورتين في :

* تمكين المشاركات من تقنيات و آليات المناصرة و ذلك وفقا للتخطيط العلمي والمنهج في تحديد ساحة المناصرة وآلياتها.

* شرح و تعريف المصطلحات المنهجيّة التي يعتمدها فريق تدريب التكتيكات الجديدة ومراحل منهجيّة الخمس خطوات لإستراتيجيّات فعالة والتي ترتكز على مصادر المعرفة الثلاثة المبنية على فلسفة صن تزو.

20 أفريل 2018

تأويل آيات المواريث بين القراءة الفقهية و القراءات المعاصرة

تماشيا مع ما تطرحه الساحة الوطنية من قضايا مختلفة و خاصة منها مسألة الميراث والنقاشات التي دارت حولها، نظمت الجمعية بالشراكة مع رابطة تونس للثقافة والتعدّد وجمعية صاحب الطابع للثقافة الإسلامية يوم الجمعة 20 أفريل 2018 ندوة فكرية حوارية تناولت إشكالية تأويل آيات المواريث بين القراءة الفقهيّة و القراءات المعاصرة بفضاء جمعيّة صاحب الطابع للثقافة الإسلاميّة. وقد أثثها الأستاذ والباحث في الفكر الإسلامي محمد القوماني و رئيسة قسم الفقه وأصوله بجامعة الزيتونة الدكتورة سماح بن فرح وأدار الحوار الدكتور حميدة النفير رئيس رابطة تونس للثقافة والتعدّد.

و قد حضرها 60 مشارك ومشاركة من مختصين وأئمة وأكاديميين وخبراء وطلبة وناشطين بالمجتمع المدني الذين أدلووا بأرائهم و تبادلوا أطراف النقاش.

27 أفريل 2018

مائدة مستديرة حول مبادرة المجتمع المدني"من أجل تنقل آمن بمدينة باردو"

بمناسبة الإنتخابات البلديّة سعت جمعيّة تونسيات للتواصل مع كلّ القائمات المتّرشحة لإنتخابات المجالس البلديّة 2018 لتقديم مبادرة المجتمع المدني حول طريقة إنتصاب خطّ القطار السريع بساحة باردو التي أشرفت على إعدادها الجمعيّة من أجل تنقّل آمن للمرأة بمدينة باردو.

وفي هذا الإطار، نظمت الجمعيّة يوم الجمعة 27 أفريل 2018 بمقرّها لقاءا حواريّا بين قرابة 20 شخصا ممثّلين عن المجتمع المدني و متّرشحين للإنتخابات البلديّة بباردو للتباحث ومناصرة هذه المبادرة. و قد حضر هذا اللقاء 19 مشارك ومشاركة.

حيث قدّم المهندس المعماري ناجح بن آمنة مبادرة تونسيات بخصوص مرور القطار السريع من ساحة باردو و قد تفاعل الحضور إيجابيا خاصة أنّ هذه المبادرة تقتضي مرور القطار السريع عبر نفق تحت أرضي لتبقى ساحة باردو خالية من أخطار القطار السريع.

مخبر سياسات المرأة

9 ماي 2018

شكّل مخبر سياسات المرأة **بجمعية تونسيات** خليّة بحث لتغيير و تطوير السياسات و المواضيع المتعلّقة بتمكين المرأة و دعم حقوقها و تعزيز قدراتها و التي نذكر منها بالأساس المنظومة القانونيّة. فقد عملت تونسيّات منذ نشأتها على إضافة لمستها و ترك أثرها في القوانين التي تخصّ المرأة و التي يتّم عرضها على مجلس نواب الشعب من خلال تنظيم حلقات نقاش و دورات تكوينية و ندوات مع المختصين و الخبراء و الأكاديميين و رجال قانون ثمّ إعداد التقارير و صياغة الملاحظات و من بين القوانين التي إشتغلت عليها تونسيّات و قدّمت في شأنها اقتراحات اللتي أخذت بعين الإعتبار نذكر مثلا القانون عدد 58 للقضاء على العنف ضدّ المرأة لسنة 2017 حيث أدرجت الجمعية تعريفا للعنف الذي أدرج ضمن أنواع العنف.

و بإعتبار أنّ المرحلة التي تمّر بها تونس اليوم هي مرحلة هامّة جدا في مستوى ترسيخ الديمقراطية والإنتخابات البلديّة التي تعدّ رابع إستحقاق إنتخابي منذ الثورة، و التي ستفرز أول مجالس بلديّة و التي تمثّل مكسبا لجعل المرأة تغادر موقع المتفرج لتكون عنصرا فاعلا وشريكا في الحكم المحليّ و على هذا الأساس قامت جمعية تونسيات بإعداد تقرير ضمّ جملة الملاحظات و الإقتراحات و التعديلات بخصوص مشروع مجلّة الجماعات المحليّة قبل أن ترى النور أي قبل أن يصادق عليها مجلس نواب الشعب يوم 9 ماي 2018 .

تقديم توصيات في شكل مقترحات حول مشروع مجلة الجماعات المحلية

5 مارس 2018

بعد نشر مشروع القانون الأساسي المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحليّة على الموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب يوم الاثنين 5 مارس 2018، والإنطلاق في قبول مقترحات التعديل بخصوص هذا القانون، حسب مقتضيات الفصل 121 من النظام الداخلي للبرلمان.

عملت جمعية تونسيّات على قراءة مشروع القانون الذي تمّ عرضه على مجلس النواب ومن ثمّة و بإتصالها بخبرائها المختصين في الحوكمة المحلية قامت بإعداد تقرير في الغرض قدّمت خلاله المقترحات و الملاحظات و التعديلات و التي تمحورت بالأساس حول جملة الفصول التالية في خصوص دعم تمثيليّة المرأة ومساهمتها في الحكم المحليّ والتنمية المحليّة :

- الفصل 43 - الفصل 101 - الفصل 205 - الفصل 126

و قد قامت أمينة المال الجمعية الدكتورة هاجر فرهود و الأستاذة هاجر الراجحي والسيدة أمينة الزواري بتقديم هذه المقترحات داخل المجلس أثناء اليوم البرلماني المخصص للمجتمع المدني لقبول الإقتراحات.

ندوة صحفية

22 مارس 2018

عقدت جمعية تونسيات يوم 22 مارس 2018 بنزل الأفريكا ندوة صحفية حول مشاركة المرأة في التنمية المحليّة قدمت من خلالها الدراسة الميدانية التي قامت بها تونسيات في أربع ولايات من الشمال الغربي : باجة وجندوبة و الكاف..... والتي تضمنت مجموعة من الإحصائيّات حول مدى مشاركة المرأة في التنمية المحليّة. كما عرضت الجمعية على إثر هذه الدراسة جملة من المقترحات التي تقدمت بها إلى مجلس نواب الشعب لتعديل بعض الفصول في مشروع القانون الأساسي المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحليّة.

البحث الميداني

في إطار تدعيم معطيات مشروع بارومتر لرصد مدى نضج مشاركة المرأة التونسية في الحياة العامة والحياة السياسية بعد مرور سبع سنوات عن إندلاع الثورة التونسية منذ 2011 و إنخراط الدولة في مسار الإنتقال الديمقراطي وما عكسه من حراك وتحولات مجتمعية وسياسية وإقتصادية و غداة إستعداد البلاد التونسية لخوض تجربة الديمقراطية و الحوكمة المحلية والامركزية من خلال خوض أول انتخابات بلدية بتاريخ 6 ماي 2018.

تواصل جمعية تونسيات إستكمال بحثها الميداني وذلك من خلال القيام بجملة من الدورات التدريبية لمجموعات من الشابات في المناطق التي تمّ العمل عليها والتي شملت كامل ولايات الجمهورية و ذلك تحت إشراف السيدة هاجر فرهود نائبة رئيسة جمعية تونسيات مختّصة في الإحصاء وذلك بهدف تمكينهن من إكتساب مهارات في التواصل مع المواطنين وملأ الإستبيان الذي تمّ إعداده في الغرض و الذي يحتوي على مجموعة أسئلة ذات علاقة بمدى مشاركة المرأة في الجمعيات و في الأحزاب السياسية. كما شمل معطيات عامة مثل السن و الجنس و منطقة السكن و الحالة الإجتماعية والمستوى التعليمي يتم من خلالها الإجابة على فرضيات العمل المنبثقة عن الدراسة وعرض مختلف الملاحظات و التوصيات من خلال مختلف مستويات المقارنة في الأماكن العامّة. و قد كان ذلك كان ذلك أيام :

23 مارس 2018 بسوسة

24 مارس 2018 بصفاقس

26 مارس 2018 بقابس

30 مارس 2018 بتوزر

17 ماي 2018 بتونس

كما سيتولى مكتب الدراسات uptitude دراسة الإستبيان لإستعماله في البارومتر الذي تعدّه تونسيات حول مدى مشاركة المرأة التونسية و إنخراطها في الحياة العامة.

الجندرة و الحوكمة المحلية

• تقديم المشروع:

انطلقت جمعية تونسيات في تنفيذ مشروع "**الجندرة و الحوكمة المحلية**" المموّل من قبل الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي للتنميّة في مارس 2018 و الذي يهدف إلى المساهمة في تعميم مراعاة المنظور الجندري في الحكم المحلّي في تونس وتعزيز قدرات و مشاركة النساء المنتخبات محلياً في البلديات، وتفعيل مشاركتهن في التنمية المحليّة، وانخراطهن في الشأن العامّ و تعزيز المساواة بين الجنسين و تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص، و ذلك عبر تطوير السياسات و البحوث والتشريعات وتخصيص الموارد والتخطيط و التنفيذ ورصد البرامج و المشاريع .

إفتتاح مشروع المسار "الجندرة و الحوكمة المحليّة"

24 مارس 2018

تزامنا مع المرحلة الراهنة التي تعيشها بلادنا و المتمثّلة في الانتخابات البلديّة و ارساء اللامركزية تمّ افتتاح مشروع **الجندرة و الحوكمة المحلية** يوم السبت 24 مارس 2018 باحد النزل بالعاصمة تحت اشراف المدرب المختص في الحوكمة المحلية السيد حاتم بن محمود

وذلك بهدف التحضير لمحتوى الأنشطة التوعوية التي تعمل على إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في الحوكمة المحليّة و بمشاركة 20 من منخرطات الجمعية الفاعلات اللاتي ستقمن بمتابعة سير هذا المشروع وستشكلن لجنة متابعة.

ورشات توعوية تحت عنوان "إدماج المرأة في الحوكمة المحليّة"

نظمت جمعية تونسيات ورشات توعوية تحت عنوان" إدماج المرأة في الحوكمة المحليّة" وذلك أيّام 15 أفريل بتونس مع الأستاذ نبيل اللباسي بحضور ممثلين عن المجتمع المدني من الولايات التالية منوبة، تونس، بن عروس، اريانة، جندوبة، سليانة، الكاف، بنزرت ويوم 28 أفريل بولاية نابل بحضور 57 مشاركا و مشاركة ممثلين عن المجتمع المدني من ولايتي باجة و نابل و تمّت بقابس في نفس اليوم بحضور 40 مشاركا و مشاركة من الولايات التالية : قفصة و صفاقس و قابس تحت اشراف الأستاذة منية بوعلي و يوم 29 افريل بولاية القيروان 2018 تحت اشراف المدرب حاتم بن محمود و بحضور27 مشاركا و مشاركة ممثلين عن المجتمع المدني من ولاية سوسة و المنستير و سيدي بوزيد و القيروان تمّ خلال هذه الورشات التطرّق إلى المحاور التالية:

* السلطة المحلية بين المركزية و اللامركزية.
* اللاّمركزية حسب دستور 1959 ودستور 2014 .
* الديمقراطية التشاركية.
* موقع المرأة في الديمقراطية المحليّة حسب النصوص القانونيّة.
* تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين.
* حماية الحقوق المكتسبة و تطويرها تكافؤ الفرص في تحمل المسؤوليّات.
* مشاريع ادماج المرأة في الحياة الاقتصاديّة.
* التعريف بمبادئ و تجليّات الحوكمة المحلية.
* التناصف في المجالس المنتخبة.
* التعريف بأسس اللاّمركزيّة بتونس.
* الالمام بدور المرأة في الحكم المحلّي.

قابس

القيروان

نابل

سهرة رمضانية

31 ماي 2018

احتفالا بالفائزات في الانتخابات البلدية ، نظمت الجمعية يوم الخميس 31 ماي 2018 سهرة رمضانية و ذلك بالمدينة العتيقة بحضور63 مشاركة من عضوات الجمعية و ناشطات بالمجتمع المدني والمتّرشحات عن قائمات مختلفة حزبية و مستقلّة في عدة مناطق امتدت على 4 ولايات تونس الكبرى.

استّهلت السهرة بكلمة ترحيبية لرئيسة الجمعية الأستاذة منية مزيد متّوجهة بالتّهنئة للفائزات وقامت السيّدة ليلى البجاوي بتيسير الجلسة و ادارة الحوار.

3 مارس 2018

مشروع الترويج للمدن الأمنة و الخدمات العامّة المستجيبة للنوع الإجتماعي

اختتم مشروع الترويج **للمدن الامنة للنساء و الخدمات العامة المستجيبة النوع الاجتماعي** يوم 3 مارس 2018 بأحد النزل بالعاصمة و ذلك بحضور السيدة كارولاين ماكوزليد مديرة المكتب الاقليمي لا كشن ايد مبادرة المنطقة العربية التي عبّرت عن سعادتها بنجاح هذا المشروع الذي كرّس مبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة و الرجل في الخدمات العامّة و السيدة وداد الكرداوي مديرة برنامج حقوق النساء بأكشن آيد التي ثمّنت بدورها الجهود المبذولة لانجاح هذا المشروع و الذي عوّل بالأساس على الطاقات الشبابية في استخراج و تحديد المشكل من خلال الاجتماعات و الملتقيات التي انطلقت من النطاق الضيّق أي من المواطن العادي إلى المواطن الفاعل و المشارك و من الاجتماع العادي إلى اجراء مقابلات مع أصحاب القرار و الخبراء.

كما حضر الاختتام وفد من الشباب الأردني الناشط ضمن هذا المشروع بدولة الأردن و عضوات جمعيّة تونسيّات و ممثلين عن المجتمع المدني بتونس.

تمّ خلال هذا اليوم تقديم أهمّ النتائج و المخرجات التي توصل اليها هذا المشروع في كلّ من تونس و الأردن.

حيث كشفت دراسة التحليل التشاركي التي أنجزتها الجمعية و التي اعتمدها المشروع بمعتمديات (باردو والمروج وبني خيار) عدم مراعاة حقوق النساء في قطاع النقل العمومي.

4 مارس 2018

ورشة تقييمية للمشروع

نظّمت الجمعية بالشراكة مع منظّمة الأكشن آيد مبادرة المنطقة العربية جلسة تقييمية لمشروع **الترويج للمدن الآمنة للنساء و الخدمات المستجيبة للنوع الإجتماعي** يوم 4 مارس 2018 بأحد النزل بالعاصمة

و ذلك بحضور كلّ من رئيسة الجمعية و مديرة المشروع و مديرة المكتب الإقليمي لأكشن ايد مبادرة المنطقة العربية و جميع المتطوعين الذين شاركوا في هذا المشروع من تونس من منطقة باردو و المروج و بني خيار وكذلك من اللأردن من مادبا وجبل النظيف و الجوفة.

تمّ خلال هذه الجلسة تقسيم جميع الحاضرين إلى مجموعات عمل و ذلك لتحديد أبرز المشاكل والتّحديّات التي تعرّضوا إليها أثناء تنفيذ المشروع و كيفيّة تجاوزها في المستقبل.

• تمثلت التحديّات فيما يلي :

- لابدّ من العمل أكثر على تحليل الأطراف المعنيّة حيث يتعلم الشباب والشابات المشاركين/ات بالحملة كيفيّة التعامل مع المعارضين الناشطين.
- لتحقيق إنجازات أكبر على أرض الواقع و بناءا على الفرص الموجودة حاليا في الدولتين نلاحظ أنّ التمويل محدود و يمثّل عائقا في أغلب الأحيان.
- غياب الوعي القانوني في الشارع.

مشروع النساء الفاعلات في الحوكمة المحلية بولايات: تونس الكبرى ،قفصة ،جندوبة

• جلسات تعريفية بمشروع النساء الفاعلات في الحوكمة المحليّة :

تماشيا مع المسار الذي تمرّ به بلادنا اليوم و المتمثل في الخوض في تجربة الحكم المحلّي إنطلقت الجمعية في تنفيذ مشروع النساء الفاعلات في الحوكمة المحليّة بولايات تونس الكبرى و قفصة و جندوبة بالشراكة مع المنظمة الدولية للمعاقين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان و بدعم من الإتحاد الأوروبي.

هذا المشروع يدخل في إطار برنامج مساواة لوزارة المرأة و الأسرة و كبار السنّ و يهدف إلى تعزيز قدرات النساء و النساء ذوات الإعاقة و اللاّتي في وضعيات صعبة ووضعية هشاشة إضافة إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني المحلّي و تعزيز قدرات أصحاب القرار و خلق فضاء حرّ يشمل جميع الأطراف .

و يقع تنفيذ هذا المشروع بولاية تونس الكبر ى بأربعة مناطق : باردو، منوبة، روّاد و بن عروس و في هذا الإطار نظمت تونسيات 3 جلسات لتقديم هذا المشروع و التعريف به كان ذلك يوم 29 جوان ببلديّة زوّاد حضرهاحوالي 20 شخصا من متساكنين و المنطقة و الناشطين في المجتمع المدني و يوم 30 جوان لفائدة منطقة باردو شارك في هذه الجلسة 12 شخصا نساءا و رجالا منهم ذوي الإعاقة و في نفس اليوم كذلك إنعقدت جلسة بمنوبة حضرتها 20 امرأة بمختلف وضعياتهن :

نساء ذوي إعاقة، نساء حرفيّات، صاحبات مشاريع، ونساء ناشطات في المجتمع المدني.

باردو

منوبة

بلديّة روّاد

28 مارس 2018

مشاركة جمعية تونسيات في فعاليات المجتمع المدني

• نشاط عدد 1 :

سعيا منها لإنجاح مسار العدالة الإنتقالية الذي عملت عليه منذ نشأتها و من خلال البرامج و الأنشطة التي نفّذتها و التي تهدف أساسا إلى تمكين المرأة الضحية في جميع المجالات و إعادة إدماجها في المجتمع ومطالبتها بحقوقها، في هذا الإطار شاركت جمعية تونسيات في شخص الأستاذة منية بن قيراط الكاتبة العامة للجمعية إجتماع التحالف من أجل الكرامة و ردّ الإعتبار الذي إنعقد يوم 28 مارس 2018 في مقرّ المركز الدولي للعدالة الإنتقالية و تمّ التباحث خلال هذا اللقاء حول أهم التحركات التي سيقوم بها هذا التحالف من أجل حماية مسار العدالة الإنتقالية و بالتحديد في موضوع التمديد لهيئة الحقيقة و الكرامة.

كما شاركت تونسيات في الندوة الصحفية التي عقدها إئتلاف المجتمع المدني لحماية مسار العدالة الإنتقالية بمقرّ نقابة الصحفيين يوم 24 أفريل 2018 و التي حضرت فيها العديد من الجمعيات و النشطاء على غرار : جمعية القضاة و جمعية محامون بلا حدود.

وقد تمّ في إطار هذه الندوة التأكيد على أنّ أعمال الجلسة العامّة لمجلس نواب الشعب في خصوص رفض التمديد كانت باطلة قانونا لوجود عدّة خروقات، إضافة إلى أنّ إنجاح مسار العدالة الإنتقالية يقتضي أن تواصل هيئة الحقيقة و الكرامة أعمالها.

كما شاركت الجمعية في الندوة التي نظمها التحالف من أجل الكرامة و ردّ الإعتبار يوم 4 ماي 2018 حول الدوائر المتخصصة و قد كان الهدف من هذه الندوة كيفية اللجوء إلى هذه الدوائر و حقوق الضحايا أمامها و مدى قدرتها على تطبيق مقتضيات قانون العدالة الإنتقالية.

الملتقى الوطني الثالث
لميسري البرنامج التدريبي مهارات النجاح في عالم متغير

11 و 12 و 13 و 14 ماي 2018

• نشاط عدد 2 :

شاركت الجمعية في فعاليات الملتقى الوطني الثالث لميّسري البرنامج التدريبي مهارات النجاح في عالم متغيّر الذي نظمته جمعية شباب و مهارات بولاية بنزرت أيّام 11و12و13و14 ماي 2018 بهدف تكوين ميّسرين للبرنامج.

و قد تمّ التطرق إلى عدّة محاور منها مقاربة النجاح، التي تؤكد على أنّ النجاح يعدّ مطلبا كونيا و تعريف أنواع النجاح إضافة إلى أنظمة المجتمع والمبادرات المجتمعية.

تونسيات
TOUNISSIET

جمعية تونسيات

لنرتقي معا ...

Live Up Together

إعداد : هاجر الراجحي
تصميم : منى ونان
إشراف : منى بحر

MINISTERIO DE ASUNTOS EXTERIORES Y DE COOPERACIÓN — aecid

مشروع الجندرة و الحوكمة المحلية

NED

تعزيز حقوق النساء

Foreign & Commonwealth Office — actionaid

الترويج للمدى الأمنة للنساء
و الخدمات العامة المستجيبة للنوع الإجتماعي

handicap international humanité & inclusion

LTDH

مشروع النساء الفاعلات في الحوكمة المحلية

للإتصال بنا :

العنوان : 8 نهج المنجي سليم قصر سعيد باردو 2009 تونس

الهاتف / الفاكس : 24 87 94 71 (216+) - الجوال : 81 93 40 28 (216+)

موقع الواب : www.tounissiet.tn - البريد الإلكتروني : tounissiet@yahoo.fr